

تحقيق

رضوان عقيل



... ملتزمة

النواب ياسين جابر وعلي حسن خليل وميشال موسى ويتم النقاش في هذا الملف منذ ما قبل عام 2012، حوله بري الى اللجان المشتركة التي شكلت بدورها لجنة فرعية بغية الاسراع في انجازه. ثمة اكثر من مشروع لا يزال يناقش في اللجان الفرعية مثل المحكمة المالية الى الاثراء غير المشروع، التي يترأسها رئيس لجنة المال والموازنة النائب ابراهيم كنعان. تعقد اللجان الفرعية سلسلة من الجلسات كل اسبوع وتجتمع في بعض الايام قبل الظهر وبعده، علما ان ثمة نيات للتوجه نحو عملية اصلاحية لانقاذ

تتناول اكثر الملفات التي تناقش في الشهر الاخيرة: الصفقات العمومية، التهرب الضريبي، الحماية الاجتماعية، المحكمة المالية، الى الاموال المنهوبة والاثراء غير المشروع والسرية المصرفية. وكان سيتم بحث اكثر من مشروع في اللجان الفرعية التي كان مقررا الانتهاء من اكثرها في نهاية شباط الفائت، لكن اقفال المجلس من جراء وباء كورونا اثر سلبا على جلسات هذه اللجان. كما ان اكثر المشاريع الحامية هي في لجنتي الادارة والعدل والمال والموازنة.

في الصفقات العمومية، ثمة اقتراح قانون قدمه

نيلها الثقة. طرحت اقتراحات معجلة من خارج جدول الاعمال من بينها اقرار 450 مليار ليرة للمستشفيات الخاصة. اقدم نواب على سحب اقتراحات تقدموا بها بحجة مرور الزمن او جلاء المصادقة على اقرار اقتراحات مشابهة. من اكثر الاقتراحات التي شغلت المجلس والرأي العام ولم يتم اقرارها لجملة من الاعتبارات السياسية، اقتراح القانون المعجل الرامي الى منح عفو عام عن عدد من الجرائم، وسط بروز انقسام واضح في الخارطة النيابية.

في الدقائق الاخيرة من الجلسة، طار نصاب النواب عند مناقشة مشروع الامان الاجتماعي الذي قدمته الحكومة، الهادف الى دعم الاسر الاكثر فقرا وفق قروض مدعومة من دون فوائد للحصول على 1200 مليار ليرة، ليأخذ هذا المشروع طريقه الى اللجان، وقد خلف هذا الامر شرخا بين الرئاستين الثانية والثالثة.

في 17 اذار الفائت، كان موعد بدء العقد الاول لمجلس النواب الذي يحل يوم الثلاثاء الذي حل بعد 15 منه، حيث تتوالى الجلسات حتى نهاية ايار. في هذا الوقت وقبل حلول وباء كورونا الذي شل الحياة اليومية للمواطنين، بحيث اقلقهم هذا الوباء الثقيل الظل، كانت اللجان النيابية تعمل بوتيرة عالية بمشاركة مختلف الكتل النيابية التي تركت خلافاتها السياسية خارج مبنى البرلمان ومكاتبه قدر الامكان، وقام اعضاؤها بالغوص في ورشة من القوانين والتشريعات. ثمة مشاريع قوانين تحتاج الى مزيد من عقد الجلسات بغية انتاجها من دون اي نقصان او ملاحظات، مثل قانون ضمان الشيخوخة الذي يدور ويتنقل في ادراج المجلس من دورة الى اخرى ولم يبصر النور بعد. ترى الدوائر المعنية في المجلس، المتابعة لمسار رحلة هذه المشاريع في اللجان النيابية، ان مناقشاتها تتم بروحية عالية من المسؤولية المطلوبة. ثمة حماسة عند النواب الجدد للتعلم اكثر والدخول في اعمال التشريع والاستفادة من زملاء قدامى في البرلمان، مضى على وجود بعضهم في حقل التشريع اكثر من دورة. كما يعمل اصحاب الخبرات القليلة على تطويرها قدر الامكان ويحاولون الدخول في مناقشات جيدة. لكن فترة الجلسات كانت تطول نتيجة قلة الخبرات التشريعية عند البعض بحيث عانت اللجان من هذا الامر.



قاعة الجلسة التشريعية في الاونيسكو فارغة.

البرلمان واجه كورونا بجلسة عامة في الاونيسكو ورشة تشريعية مفتوحة تنتظر القضاء على الوباء

على الرغم من تحديات فيروس كورونا الذي وجه ضربة الى اكثر المؤسسات الرسمية والخاصة في العالم، واقفل المجالس النيابية لاسبوع عدة ومنها لبنان، عقد البرلمان جلسة تشريعية في حضور الحكومة اقرت خلالها رزمة من مشاريع القوانين والاقتراحات التي تهم المواطنين

ادرج في جدول اعمال هذه الجلسة 66 بندا من مشاريع قوانين، ورزمة من اقتراحات القوانين المعجلة المكررة. تم اقرار بعضها وتأجيل اخرى بعد اعادتها الى اللجان، وسط بروز جملة من المناخات غير المطمئنة بين الكتل النيابية من جهة وبين النواب الذين يعارضون الحكومة ولا يلتقون مع خطها، حيث عمل هؤلاء على تصويب السهام نحوها اكثر من مرة. عمل رئيس المجلس على منع حصول اي سجلات ساخنة قدر الامكان، وعدم الدخول في متاهات اخرى. لم تخل الجلسة من بعض المناوشات والردود بين الافرقاء خشية تطيرها، علما انها الجلسة الاولى التي تلتقي فيها الحكومة مع البرلمان بعد

لحظة ترجلهم من سياراتهم الى حين وصولهم الى مقاعدتهم. ليست المرة الاولى يلتئم فيها الشمل السياسي للسلطة على مساحة قصر الاونيسكو، فقد سبق لحكومة الرئيس الراحل عبدالله اليافي في العام 1968 ان نقلت طواقمها ومكاتبها الى هذا المكان، عند اجراء اعمال ترميم في السرايا الحكومية بحيث لم يقتصر الوقوف على خشبة هذا المسرح لادوار فنية واجتماعية، بل تم اتخاذ قرارات واطلاق قوانين من هذا المكان بالذات. بعد مرور 52 سنة على هذا التاريخ، حضرت حكومة دياب ومجلس النواب الى هذا القصر على وقع شبخ كورونا الذي يقلق الجميع.

استقر رأي هيئة مكتب مجلس النواب على اهمية عقد جلسة تشريعية في 21 نيسان الفائت و22 منه، لمواكبة عمل الحكومة ومناقشة المشاريع التي قدمتها. وقع خيار رئيس مجلس النواب نبيه بري على قصر الاونيسكو لصعوبة عقد الجلسة في ساحة النجمة، خشية تسلل الفيروس وانتشاره في قاعة تتسع للمئات، ويهدف حماية الوزراء والنواب والموظفين والاعلاميين المواكبين لهذه الجلسة. جلس النواب والوزراء برئاسة رئيس الحكومة حسان دياب على مسافات متباعدة في ما بينهم، ووضعوا الكمامات على وجوههم بعد خضوعهم لعدد من الاجراءات والاحتياطات، بدءا من



رئاسة المجلس والحكومة

جابر: نعمل على دمج قانون الاثراء غير المشروع



النائب ياسين جابر.

ورشة عمل في المجلس تتابع قوانين مهمة نأمل في اقرار معظمها في الدورة العادية. لا بد من الاشارة الى قرار حكيم تم اتخاذه عند اقفال مبنى مكاتب النواب الذي يقصده يوميا مئات المواطنين".

يرى رئيس لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين النائب ياسين جابر ان فيروس كورونا اثر على عمل البرلمان: "قبل قرار الاقفال بسبب هذا الفيروس شكلنا في آخر جلسة للجان المشتركة لجنة فرعية لمتابعة قانون المشتريات، اي قانون المناقصات. سبقتها ورشة عمل نظمها بمشاركة ممثلين للبنك الدولي وصندوق النقد وجهات معنية لبدء هذا القانون وهو مهم جدا، كما تم اقرار قانون القنب في اللجان المشتركة وتم اقراره في الهيئة العامة. نعمل ايضا على قانون مكافحة الفساد واستقلالية القضاء الذي تتولاه لجنة الادارة والعدل. ثمة ورشة عمل تشهدها اللجان النيابية، فبعد بدء العقد العادي للمجلس، اصبح في الامكان التشريع الى نهاية ايار المقبل وقرار القوانين الجاهزة شرط انحسار موجة فيروس الكورونا. نحن نعمل على دمج كل اقتراحات قوانين مكافحة الفساد بقانون نطلق عليه تسمية الاثراء غير المشروع. كذلك ثمة

نحاس: التركيز على قانون ضمان الشيوخوة



النائب نقولا نحاس.

للمجلس. ويرى ان وتيرة العمل شغالة عند كل اللجان وتتم المناقشات بشكل عميق وبكل شفافية، خصوصا في لجنة المال حيث اخذت مناقشة موازنة 2020 اوقاتا طويلة منها".

مقرر لجنة المال والموازنة النائب نقولا نحاس تحدث عن رزمة من المشاريع والاقتراحات التي كانت مدار بحث في اكثر من لجنة. و اشار الى انه تم التركيز في اللجنة الفرعية التي يترأسها على قانون ضمان الشيوخوة والتقاعد الذي يتم بحثه منذ عام 2004. وقال في هذا السياق: "نتعاطى مع هذه اللجنة بشكل جدي وعميق، وثمة اضافات جديدة يتم ادخالها على هذا القانون لكي يتماشى مع المواصفات الدولية والتناغم معها لاسيما مع منظمة العمل الدولية. علما ان هذا القانون يبدأ مع الجهات المضمونة، اي منذ بدء الشخص في العمل".

يصف نحاس هذا القانون وانجازه بـ"الصعب، لذا يتم التركيز على ادارة هذه المؤسسة التي ستوتلى الاشراف على هذا الملف، وثمة نية عند المجلس للانتهاء منه في هذه الدورة العادية

وتعمل بطريقة منتظمة جدا بعدما تحسن الاداء فيها، وثمة نيات كبيرة للعمل فيها بعض النظر عن شخصية الاخير وحضوره. تصل اجتماعات اللجان المشتركة الى حضور نحو 60 او 70 نائبا، وتجري المناقشات وفق وتيرة من المسؤولية العالية بعيدا من الخلافات التي تظهر في الاعلام بين الافرقاء سواء كانوا مع الحكومة او من المعارضين لها. هذه الخلافات التي تحصل بين النواب تمحورت حول خلافات في وجهات النظر حيال القانون المطروح. يتم التوقف هنا عند كمثل لا تؤيد الحكومة حيث تقوم بالواجبات التشريعية المطلوبة منها في البرلمان. ويتحدث المدير العام بالاسم عن الجهد الذي يبذله رئيس لجنة الدفاع والداخلية والبلديات النائب سمير الجسر في لجنته وغيرها.

في موازاة ذلك، تستعد الدوائر المعنية في حكومة دياب لتقديم مجموعة من مشاريع القوانين تحاكي مضمون اقتراحات الجلسة التشريعية الاخيرة التي تصب في هذه الورشة التشريعية وتتناول عددا من المواضيع المطروحة على بساط البحث، مثل رفع الحصانة عن السرية المصرفية. ويعمل المدير العام في المجلس على هذا الملف الحساس، بحيث يعتقد ان من الضروري الإبقاء على السرية المصرفية على اساس انها واحدة من ميزات لبنان الايجابية، ويحذر من عدم الحفاظ على هذه السرية خشية ان تضرب القطاع المصرفي. لا شك في ان البلد يستفيد من استمرار هذا السرية لانها تجلب اموالا كبيرة الى المصارف من اوربا وبلدان عربية عدة بحيث وضعت ودائع كبيرة في هذه المصارف. ولا يمانع هنا من تنظيم القطاع المصرفي البلد حيث لا يعقل ان يبقى على انفلاسه الكبير في العاصمة والمناطق حيث يوجد 1500 فرع لها في البلد.

ويكشف ان ثمة مجموعة لا بأس بها من النواب ومن كمثل عدة يؤيدون عدم الغاء السرية المصرفية. ويصف المعارضون لها بأنهم يطلقون تصريحات شعبية في هذا الخصوص. كما يؤيد ما تناوله دياب عن ضرورة تنظيم القطاع المصرفي وقوننته، بحيث كانت هناك ثلاثة اقتراحات قوانين في المجلس تتناول السرية المصرفية. لذلك يجري التصويب على اداء الحكومة التي يحق لها استرداد كل المشاريع الموجودة في المجلس وابداء رأيا فيها.



"تعميم" النواب.



... والوزراء.

البلد من الواقع الذي تعيشه معظم الوزارات والادارات. تبقى النقطة التي ينكب النواب عليها منذ بداية دورتهم، هي التركيز على مشاريع القوانين المتعلقة بالاصلاح المالي والاقتصادي، فضلا عن تعزيز المؤسسات العامة والادارية.

يتحدث مدير عام مخضرم في مجلس النواب عن حماسة كبيرة لدى النواب، وعن ان اللجان النيابية تبذل جهودا كبيرة لانجاز هذه المشاريع والقوانين واتمامها. تتمثل هذه الحيوية البرلمانية في جلسات اللجان المشتركة التي شكلت لجانا فرعية لدرس عدد من اقتراحات القوانين بغية اجراء عدد من الاتصالات مع النقابات والجهات التي تكون على تماس مع اقتراحات المواضيع المطروحة، بغية اقرارها في قوانين في نهاية هذا المطاف التشريعي. وتدعو تعليمات رئيس المجلس الموجهة الى اللجان والدوائر المختصة في المجلس، الى انجاز كل هذه المشاريع قبل نهاية ايار المقبل. ويبقى ظله متابعا لعمل اللجان كلها، ويطلب بالاسراع في انجاز الكثير من القوانين لاسيما تلك التي تتعلق باستقلالية القضاء، ويصر على انجازها علما انها لا تزال في لجنة الادارة والعدل، اضافة الى تركيزه على مشروع اللامركزية الادارية.

كذلك تنشط وتيرة العمل في اللجان المشتركة التي يترأسها نائب رئيس المجلس ايلي فرزلي

البلد من الواقع الذي تعيشه معظم الوزارات والادارات. تبقى النقطة التي ينكب النواب عليها منذ بداية دورتهم، هي التركيز على مشاريع القوانين المتعلقة بالاصلاح المالي والاقتصادي، فضلا عن تعزيز المؤسسات العامة والادارية.

يتحدث مدير عام مخضرم في مجلس النواب عن حماسة كبيرة لدى النواب، وعن ان اللجان النيابية تبذل جهودا كبيرة لانجاز هذه المشاريع والقوانين واتمامها. تتمثل هذه الحيوية البرلمانية في جلسات اللجان المشتركة التي شكلت لجانا فرعية لدرس عدد من اقتراحات القوانين بغية اجراء عدد من الاتصالات مع النقابات والجهات التي تكون على